

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الخميس
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس: السيد بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.16
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2
.United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (٣) A/50/126-E/1995/20, A/50/213-E/1995/87, A/50/175-E/1995/57, A/50/132, A/50/180-E/1995/63, A/50/106/Add.1-E/1995/20/Add.1 (A/C.2/50/L.4 :A/C.2/50/L.3, A/50/262-E/1995/59

١ - السيد سبان (بنغلاديش): تكلم عن التنمية في أفريقيا، وهي موضوع الجزء الأخير الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقال إن إحدى أولويات المجتمع الدولي تمثل في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات. وفيما يتعلق بهذا الأخير، قدم الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي توصيات بشأن التجارة والتمويل الخارجي والدين ينبغي تنفيذها فورا. وبالنظر إلى أن ٩٥ في المائة من جميع الاستثمارات المباشرة ذهب، خلال العام الماضي، إلى حوالي إثني عشر بلداً ناميما، في حين لم يتلق ٩٠ بلدا آخر سوى ١ في المائة من هذه الاستثمارات، ترى بنغلاديش أن ثمة حاجة إلى نهج عملي بقدر أكبر لكي يزداد الاستثمار المباشر الأجنبي ازيداداً كبيراً في أقل البلدان نموا. وتحقيقاً لذلك، ينبغي بذلك الجهود الازمة بتقديم الحواجز المالية المناسبة لإقناع الشركات عبر الوطنية بالاستفادة من شتى المرافق المتوفرة في أغلبية أقل البلدان نموا. ونظراً لأن هيئات عديدة في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك البنك الدولي، تحاول كل منها على حدة، حفز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، فمن الواضح أن ثمة حاجة إلى نهج منسق ومهيكل إذا كان يتعين تحقيق أفضل النتائج.

٢ - إن مسألة التزويد بالمياه الآمنة والمراافق الصحية مسألة هامة للغاية لبنغلاديش. ومن المهم أن نفهم أن الهدف المتمثل في توفير مياه آمنة ومرافق صحية لملايين الناس في أنحاء العالم الذين ينقصهم ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على الفقر. ويجب القيام على وجه العجلة بتنفيذ التوصيات الواردة في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ وذلك التي تم الاتفاق عليها في الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة. ولمنع حدوث أزمة في التزويد بالمياه، يجب تعبئة موارد مالية كافية، باستخدام جميع الآليات المتوفرة. والفيضانات المتكررة التي عانتها بنغلاديش تجعل من الصعب توفير مياه الشرب، في حين أن نقص المياه الذي حدث في السنوات الأخيرة في المنطقة الشمالية من البلد يعني أن مستويات المياه الجوفية قد انخفضت. ولذا فإن التعاون الإقليمي والدولي في ذلك المجال مسألة حاسمة بالنسبة لبنغلاديش.

٣ - إن ثمة مسألة تستحق اهتماماً خاصاً وهي متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية التي يصل بينها مفهوم التنمية. ومن المهم أن يتوافر الإطار اللازم لمشاركة عالمية في التنمية يمكن فيه تنسيق المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد القطري. وعلى الصعيد القطري، يجب أن يكون إدماج التدابير ذات الأولوية التي توصي بها المؤتمرات في الخطط الإنمائية مسؤولة مباشرة لحكومة كل بلد. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحدد

المسائل الحاسمة التي تتطلب استعراضات منتظمة للسياسة العامة في الجuntas الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمرات. وينبغي للجان الفنية واللجان الإقليمية أن تضطلع أيضاً بدور أكثر حيوية في هذا الصدد، كما يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز التنسيق معها وفيما بينها. ويلزم تحقيق تعاون وتنسيق أوسع بين المجلس ولجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية من أجل تحقيق التنسيق على نطاق المنظومة. وعلى الصعيد الدولي، اقترحت بنغلاديش بالفعل أن يجتمع زعماء مجموعة البلدان السبعة برؤساه دول وحكومات أقل البلدان نمواً لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة ريو، ومؤتمر بيجين ومؤتمر القاهرة، مع إيلاء عناية خاصة للقضاء على الفقر.

٤ - إن بنغلاديش ترى أن تحقيق تنسيق أفضل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز مسألة حاسمة في متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية والاتفاقيات والالتزامات الأخرى الواردة في الصكوك المتفاوض عليها دولياً. وينبغي النظر إلى العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز من ناحية إحلال الديمقراطية في نظام صنع القرار وتحقيق شفافية أفضل في هذه المؤسسات. ويصبح نفس الشيء على منظمة التجارة العالمية. وتحث بنغلاديش هذه المؤسسات على اتخاذ تدابير بعيدة المدى لتوسيع الاستثمار في القطاعات الاجتماعية في البلدان النامية.

٥ - إن بنغلاديش ترى أنه نظراً لزيادة تعقد المشاكل الإنمائية الملحة، فإن السلطة التنسيقية للمجلس تحتاج إلى تعزيز. وستعزز مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بخطة للتنمية والفريق العامل المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الذي أنشئ أخيراً دور المجلس، إلا أن الاختتام الناجح لعملية الإصلاح والتكيف يتطلب إرادة سياسية من جميع الحاضرين، ولا سيما من شركائهم في التنمية.

٦ - السيد كيم (جمهورية كوريا): قال إنه رغم أن تجارب السنين الأربع الماضية تبين أن الإمكانيات الحقيقة للأجزاء الرفيعة المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تتحقق بالكامل بعد، فقد جاء الموضوع المختار لهذا الجزء في الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ موقتاً ومناسباً. وقد قدمت مقترنات شتى للمساعدة في حل مشاكل التنمية في أفريقيا كانت بمثابة اختبار لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وقدرة الأمم المتحدة، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على تعزيزها. وبهذا وفده مكتب المجلس لقيامه بإعداد مناقشتين غير رسميتين في هذا الصدد بشأن الموضوع الرفيع المستوى وإعادة تنشيط المجلس.

٧ - وقد عقدت، في السنوات الست الماضية، ستة مؤتمرات رئيسية لمواجهة التحديات التي تشير لها مسائل اقتصادية واجتماعية كثيرة. ولذا فمن المناسب قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حينه بمناقشة تنسيق متابعة نتائج هذه المؤتمرات. وتأكيد كوريا النتائج التي توصل إليها المجلس، وبخاصة تلك التي تشير إلى أنه ينبغي له أن يستعرض المواضيع المشتركة بين المؤتمرات الرئيسية وتنفيذ برامج العمل

الناتجة عنها. وينبغي له أيضاً أن يكفل تناغم وتنسيق جداول أعمال وبرامج عمل الهيئات الفرعية، بما فيها اللجان الفنية، عن طريق تعزيزه لتقسيم واضح للعمل بين هذه الهيئات وتزويدها بمبادئ توجيهية واضحة في مجال السياسة العامة. وترى كوريا أن المجلس ينبغي أن يدعو إلى عقد اجتماعات دورية لموظفي الهيئات الفرعية، وهي تؤيد الاقتراح الأخير الذي قدمه الأمين العام بأن يستعرض المجلس ولاياتها. والإبلاغ مسألة هامة أيضاً لكفالة المتابعة الفعالة. وينبغي تقصي إمكانية الإبلاغ المتكامل، وينبغي أن تكون التقارير موجزة، وتشير بوضوح إلى المسائل والتدابير الممكنة وآثارها.

٨ - السيد باسمايفي (بلغاريا): قال إنه يتافق مع الرأي القائل بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز قدرته ليقدم التوجيه في مجال السياسة العامة ويتخذ القرارات اللازمة ويستجيب فوراً للتطورات الحرجية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ويمثل تنسيق أنشطته وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما القرار ٤٨/٦٢، أهمية خاصة.

٩ - إن بلغاريا أعربت عن رضائها لأن الموضوع الرئيسي لل الاجتماعات الرفيعة المستوى، خلال الدورة الموضوعية في عام ١٩٩٥، كان تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وهذه مسألة ذات أولوية تتطلب تضامناً دولياً.

١٠ - وتوأمت بلغاريا الجهد المبذول بها حالياً لتعزيز التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وترى أن من المهم للغاية الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسة العامة الذي شارك فيه للمرة الأولى الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الرئيسية المالية والتجارية المتعددة الأطراف. وتوافق بلغاريا على الرأي القائل بأن النموذج التنظيمي لحوارات السياسة العامة تلك ينبغي أن يتحسن كيما تصبح متوجهة أكثر نحو تحقيق النتائج المرجوة.

١١ - وفيما يتعلق بمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية، تؤيد بلغاريا الفكرة القائلة بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز اتخاذ نهج منسق ومتكملاً. وهي ترى أيضاً أن موضوع متابعة المؤتمرات الذي سيجري النظر فيه في الجزء المتعلق بالتنسيق ينبغي أن يختار في الدورة الموضوعية السابقة للمجلس وذلك كيما تتمكن اللجان الفنية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة والأمانة العامة من اتخاذ التجهيزات اللازمة. وينبغي للمجلس، في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، أن يكفل تناغم وتنسيق جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج عملها بتعزيزه لتقسيم أوضاع العمل فيما بينها وبتزويدها بتوجيه واضح في مجال السياسة العامة. وينبغي للمجلس أيضاً أن يكفل التنفيذ المنسق للتوصيات الناتجة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة. وينبغي الشروع فوراً في تجميع هذه التوصيات، وترتيبها حسب أهميتها. وعلى الأقل اقتراح جداول وطنية لوضعها موضع التنفيذ. ويمكن أن يقدم جدول أعمال القرن ٢١ إطاراً عاماً تكمله برامج العمل المتمحضة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتوصيات المؤتمر العالمي المعنى بالمرأة ونتائج المؤتمر الثاني القادم للمستوطنات

البشرية (الموئل). ولا ينبغي تخطيط المزيد من مؤتمرات الأمم المتحدة إلى أن تتم دراسة وتطبيق نتائج المؤتمرات الأخيرة.

١٢ - إن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية ينبغي أن يهدف إلى تقديم تنسيق وتوجيه لتحسين النوعية والفعالية الكلية للمنظومة وتعزيز نهج متكامل. وينبغي تنفيذ السياسات التي صاغتها الجمعية العامة، ولا سيما خلال استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، على نطاق المنظومة. وتشني بلغاريا على تنظيم الجزء العام، الذي أقر بالتمييز بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية وأيد تنسيق العمل وتعزيز دور اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي توافق على وجوب الاستمرار، حسب الاقتضاء، في استعراض ولايات اللجان الفنية وتشكيلها وأساليب عملها، لتمكنها من تحقيق تنسيق أقوى وتعزيز متبدلة.

١٣ - السيد سونغ (الهند): قال إن وفده يؤيد التوصيات المتعلقة بالجوانب الموضوعية الواردة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه يرى وجوب فعل المزيد لإيجاد آلية فعالة ومنشطة وبرنامج عمل لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن الواضح أن الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حاجة إلى القيام بدور أهم وأكثر فعالية في الحوار الاقتصادي المتعدد الأطراف. وعلى أساس المناقشات التي دارت في الدورة الموضوعية في جنيف، برزت مجالات أخرى تتطلب المزيد من التحسين: يلزم جعل متابعة الجزء الرفيع المستوى أكثر فعالية، كما أن موجز الرئيس يجب أن يؤدي إلى الاتفاق على نتيجة أو إعلان أو قرار. وفي الجزء العام، عرقل الإفراط في تجميع البنود مناقشة مسائل محددة. ولم توضح توصيات الهيئات الفرعية التي تحتاج تأييدها محدداً وموافقة من المجلس. وينبغي للجنة أن تدرس إمكانية نشر وثيقة تنفيذية تتضمن التوصيات المقدمة من هيئات فرعية شتى والتي تتطلب تأييدها محدداً.

١٤ - إن الهند ترى أن بإمكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساهم في تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بأن يكون المحفل لشتى هيئاتها وصناديقها ووكالاتها. وللقيام بذلك سيتعين على المجلس أن يتبع بشكل أوّل ثق المناقشات الدائرة في اللجان الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والهيئات الأخرى.

١٥ - وترى الهند أيضاً أنه ينبغي متابعة الاقتراحات الداعية إلى تحسين عمل المجلس في سياق متابعة القرار ١٦٢/٤٨. وهي بالتأكيد مستعدة للعمل مع آخرين لتعزيز عمل المجلس وأثره، بيد أن الأهداف يجب أن تكون واضحة: جعل المجلس والأمم المتحدة أكثر فعالية، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الدولي، وزيادة الإشراف الحكومي الدولي على أعمال الأمانة العامة.

١٦ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه سيعمل بإيجاز فقط على البند المعرض للنظر، نظراً لأن الجمعية العامة سرعان ما ستتناول البند ٢٣ من جدول الأعمال (إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما). والجلسات العامة للجمعية العامة هي أنساب محفل لإجراء مناقشة متعمقة للمسائل المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما بتنفيذ التدابير الأخرى الواردة في القرار ١٦٢/٤٨.

١٧ - إن دورة تموز/ يوليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تبعث على الارتياح. وكانت الممارسة في السنوات السابقة هي تكريس شهر واحد (أيار/مايو) للمسائل الاجتماعية وشهر آخر (تموز/ يوليه) للمسائل الاقتصادية، في حين أن آخر دورة شاهدت مناقشة مجموعتي المسائل هاتين في شهر واحد. وهناك علامة أخرى تشهد على التحسين الذي أجري في أساليب عمل المجلس وهي أن مناقشة المسألة قيد النظر لم تستغرق سوى يوم واحد بدلاً من اليومين أو الثلاثة المعتادة. وقد تيسر هذا بفضل استعداد المجلس للاعتماد على كفاءة ودرأية هيئاته الفرعية واعتماد استنتاجاتها دون إعادة النظر في نفس المسائل. وتحقيق الولايات المتحدة هذا النظام وجميع الجهود الأخرى الهادفة إلى الاستمرار في تحسين أساليب العمل. وتوافق مع الاتحاد الأوروبي على أن مفتاح تعزيز فعالية المجلس يمكن في تنسيق الإجراءات تجنبًا لازدواج الجهود والمشاكل الأخرى. وفي أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أدى بيانات هامة الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات المالية الدولية. كما أدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للمرة الأولى ببيان. وقد ضربت اجتماعات الأنشطة التنفيذية أيضاً المثل للإصلاحات المجدية التي أدخلها المجلس، من ناحية أن رؤساء شتى الصناديق والبرامج شاركوا بشكل كامل في الاجتماعات وردوا على أسئلة أثارتها الوفود. وترحب الولايات المتحدة بالجهد الكبير الذي بذله الممثلون الوطنيون خلال الجزء المتعلق بالتنسيق، وتحقيق النتائج المتمحضة عنه. وهي تنتظر أيضاً باهتمام التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمرات العالمية ومتابعتها. وقد نجح فيما يبدو أسلوب تقديم الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتقارير مرة كل سنتين في الجزء العام. ومن الم Kodi ل هذه الهيئات الفرعية أو الهيئات الرفيعة المستوى أن تمثل في الاجتماعات فيما يمكن أن تخاطب الدول الأعضاء التي تعتبر "حائزة لأسمها"، كما يقال، وأن تقدم تقاريرها إليها مباشرة.

١٨ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): قال، بعد أن أيد البيان الذي أدى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يلزم، في سياق إصلاح وإعادة تشكيل هيئات الأمم المتحدة، النظر على وجه الاستعجال في العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بغية تعزيز دور المجلس. وفي هذا الصدد، جاءت مخيبة للغاية النهاية للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية التي عقدت في جنيف في تموز/ يوليه ١٩٩٥ بشأن بند "التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". وفي التقرير المعروض للنظر (A/50/3)، كان كل ما ورد في الفصل المتعلق بالجزء الرفيع المستوى من الدورة الرثاء للمشاكل الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. ولم يشتمل على أي قرارات أو توصيات يمكن أن توجه الجمعية العامة في مداولاتها المقبلة المتعلقة بتنفيذ البرنامج الجديد في دورتها الخمسين.

١٩ - إن نيجيريا ترحب، بروح قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٦٢، في أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لتدعو إلىبذل جهد قوي لتعزيز الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - السيد كاماندو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال، بعد أن أيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن بلده أحد البلدان النامية المتكورة بالملاريا التي حصدت أرواحاً بشرية ضخمة وتسببت في معاناة جسيمة، ولا سيما بين الرضع والأطفال، وطلاب المدارس، والرجال والنساء الذين في سن العمل، مما أسهم في إيجاد دائرة مفرغة من المرض وسوء التغذية والفقر. وتتحذذ جمهورية تنزانيا المتحدة الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الملاريا بصياغة برامج عمل تستهدف الوقاية من الأمراض ومكافحتها. بيد أن هذه البرامج لا يمكن أن تكون فعالة ما لم تلتقي بلدان مثل بلده المساعدة التي تحتاجها في مجال بناء القدرات، ولا سيما الحصول على المعرفة والمهارات اللازمة. وكذلك التكنولوجيا المناسبة لمكافحة الملاريا. ويدعو هذا إلى زيادة التعاون في مجال البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

٢١ - وفيما يتعلّق بالدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يؤيد وفده الآراء التي أعرّب عنها ممثل إسبانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن نتيجة الجزء الرابع المستوى الذي ركز في هذا العام على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وكان وفده يتوقع أن يقوم المجلس بمتابعة النظر في هذه المسألة الهامة من مسائل السياسة العامة وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة تكون بمثابة مبادئ توجيهية في إعداد استعراض منتصف المدة المقرر إجراؤه في العام القادم، بيد أن هذا لم يحدث. ومثل الوفود الأخرى التي أشارت إلى المسألة، يرى وفده، إقراراً بدور الجزء الرابع المستوى، إيلاء استنتاجاته أهمية أكبر.

٢٢ - السيد بلحيمير (الجزائر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/50/126)، قال إن الاتصال مسألة لازمة لنجاح أي نوع من النشاط، كما أنه أصبح، في السياق الحالي للمنافسة الحادة المتزايدة على الأسواق، أداة لازمة لـ أي مدير يعنيه مستقبل مشروعه.

٢٣ - إن ولايات المنظمة في خدمة الإنسانية متعددة بقدر ما هي هامة. ولذا فمن المناسب السؤال عن رأي السكان المستهدفين، أو الدول المستهدفة في هذه الولايات. ويشير تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى أن المسألة لم تحظ، حتى الآن، بالاهتمام الذي تستحقه. وترى الجزائر أن استراتيجية للاتصال أجرأ أو أوسع خيالاً أو أفضل تنظيماً ستساعد على منع أوجه كثيرة من سوء الفهم بشأن عمل الأمم المتحدة وستعزز الفهم الأفضل لأنشطتها في مجالات مثل التنمية وحفظ السلام والمعونة الإنسانية.

٤ - إن قيمة تقرير وحدة التفتيش المشتركة تكمن في أنه وضع عدداً من التوصيات لتصحيح هذه الحالة ولمنح الاتصال دوراً هاماً بشكل مناسب في جميع أنشطة ومبادرات المنظمة. والاستعمال الأفضل لهذا العنصر الحيوي سيساعد أيضاً في تعزيز حوار يتسم بحرية أكثر في التدفق مع الشعوب والحكومات المستفيدة من أنشطة وبرامج الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فالاتصال الأفضل سيساعد على تحسين الصورة العامة للمنظمة في البلدان المانحة التي زاد شكرها في جدوى الأمم المتحدة. وقد أقر بالفعل بأن التدابير الموصى بها في التقرير قائمة على أساس سليم وأنه يلزم إدماج الاتصال في الاستراتيجيات التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة. والباقي هو النظر في إمكانية استمرارها.

٥ - السيد أغوندا (أوغندا): وافق على الرأي العام القائل بوجوب إعطاء ثقل أكبر للاستنتاجات التي توصل إليها الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، التي ركزت على التنمية في أفريقيا وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولذا فستكون المناقشات في الجزء الرفيع المستوى وملخص الرئيس المتعلق بها مفيدة جداً في متابعة المسألة. وأعرب عن أمله، في هذا الشأن، في أن يصل المشاركون في الدورة الحالية إلى قرارات محددة بغية توفير الأساس القانوني اللازم للتدابير المتخذة بشأن التوصيات الواردة في هذا الموجز.

٦ - وفيما يتعلق بالتقرير المقدم من ممثل منظمة الصحة العالمية، فإن حكومته تولي اهتماماً كبيراً لمكافحة الملاريا وأمراض الإسهال، ولا سيما الكوليرا، وتوافق على التوصيات الواردة بالتقرير التي تدعو إلى التزام عالمي بتبنته الموارد لهذا الغرض، ووضع استراتيجيات وخطط وطنية لمكافحة هذه الأمراض، وتدريب قوة بشرية على نطاق واسع، ولا سيما موظفي الصحة العامة. وإن تنفيذ الاستراتيجية العالمية متلازمة نقص المtauقة الكتسب (إيدز) أمر في غاية الأهمية أيضاً، نظراً لأن الانتشار السريع للمرض يهدد بأن تكون له نتائج اقتصادية واجتماعية مهلكة، ولذا يلزم على المجتمع الدولي أن يتتابع هذه التطورات ويضاعف جهوده في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦٢٠